مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

بيروت، في ٣٠ تموز ٢٠٢١

بيان صادر عن حاكم مصرف لبنان

يهمني أن أصارح اللبنانيين ببعض الحقائق ليكونوا على بيّنة مما يحصل، وخصوصاً في مواجهة الذين يستغلّون الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية بجشع لا يمكن وصفه.
لذلك، ورغم دقة الأوضاع الاقتصادية والنقدية،
ورغم إصرارنا على الالتزام باحترام التوظيفات الإلزامية والمادة ٩١ من قانون النقد والتسليف،

ورغم النتائج الكارثية التي ترتّبت عن تخلّف الدولة منذ الـ٢٠٢٠ عن سداد ديونها الخارجية،

اتخذنا كل الخطوات الممكنة في ظل هذه الظروف للتنبّه إلى كيفية بيع الدولار إلى المستوردين وكيفية توزيعه وإدارته، واضعين كأولوية مطلقة مصلحة المواطن.

وعلى هذا الأساس قام مصرف لبنان خلال شهر تموز ٢٠٢١، وعلى سبيل المثال، ببيع:

- ٢٩٣ مليون دولار وموافقات سابقة بـ٤١٥ مليون دولار، أي ما مجموعه ٧٠٨ مليون دولار لاستيراد البنزين والمازوت.
- إضافة إلى ١٢٠ مليون دولار لاستيراد الفيول إلى كهرباء لبنان.

أي ما مجموعه ٨٢٨ مليون دولار لاستيراد المحروقات.

ورغم كل ذلك، ورغم كل الدعم الذي يقدّمه مصرف لبنان وإصراره على محاولة حماية الأمن الاجتماعي للبنانيين وتأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم رغم حراجة الوضع المالي، لا يزال اللبنانيون يعانون الشح في مادة المازوت، على سبيل المثال، إلى حد فقدانها بالسعر الرسمي المدعوم، ونشوء سوق سوداء يتم من خلالها ابتزاز اللبنانيين في أبسط حقوقهم، ومنها الكهرباء عبر المولدات، وهذا ما

يرتّب نتائج خطرة على المستشفيات وعلى الأمن الاستشفائي والغذائي للبنانيين، بسبب إصرار التجار إما على التهريب وإما على التخزين للبيع في السوق السوداء، وذلك بفعل عدم اتخاذ إجراءات صارمة من المعنيين لوقف معاناة المواطنين.

بناءً على كل ما تقدّم، يهمني التأكيد أن الحلّ لا يكون بمحاولة تحميل مسؤولية هذه الأزمات الحياتية إلى مصرف لبنان الذي قام ويقوم بواجباته ولم يتأخرعن تأمين التمويل، بل الحلّ هو بأن يتحمل المعنيون مسؤولياتهم لتأمين إيصال هذا الدعم إلى المواطنين مباشرة عوض أن يذهب إلى السوق السوداء.

وحدة الاعلام والعلاقات العامة